انتشار المذهب المالكي بالأندلس على عهد الإمارة الأموية (138-316 هـ/756-929م).

بورملة خديجة*

مقدمـــة: يعد القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع الإسلامي تليه السنة النبوية الشريفة كمصدر ثان للتشريع، وكان هذان المصدران كافيين لحل ما يعرض من مسائل في بيئة بدوية بسيطة، لكن باتساع رقعة الدولة الإسلامية واختلاط المسلمين بشعوب مختلفة، ظهرت مسائل جديدة لم يجدوا لها حلا صريحا لا في القرآن ولا في السنة، الأمر الذي جعل علماء المسلمين يلجؤون إلى القياس والاجتهاد في استنباط الأحكام، وهذا ما أدى إلى الاختلاف بين الفقهاء في الطريقة التي يتم بها التوصل إلى الحكم، مما ترتب عنه ظهور عدة مذاهب فقهية في الإسلام، لعل أشهرها: المذهب الحنفي، المذهب المالكي، المذهب الحنبلي ومذهب الإمام الشافعي.

انتشرت هذه المذاهب في بيئات مختلفة من أقطار العالم الإسلامي، ومن بينها المذهب المالكي الذي انتشر بالحجاز وبلاد المغرب ووصل حتى الأندلس، واستقر في هذه الأخيرة في وقت مبكر، وهو ما جعلني أفرد الموضوع بدراسة خاصة تحمل عنوان: "انتشار المذهب المالكي بالأندلس على عهد الإمارة الأموية"، هذه المرحلة الهامة من تاريخ الدولة الأموية بالأندلس- هي مرحلة التأسيس- عرفت أحداثا سياسية وعسكرية كثيرة، كما عرفت تطورات في الجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية.

بعد فتح المسلمين لبلاد الأندلس كثرت الخلافات بين العرب والبربر من جهة، وبين الإسبان والمسلمين من جهة أخرى، بالإضافة إلى احتدام الصراع بين العصبيتين اليمنية والمضرية، مما جعل عهد الولاة يتسم بكثرة النزاعات، وعندما هدأت الأمور بدأ المسلمون الجدد يتعرفون على الدين الإسلامي، وهنا يأتي دور الصحابة الذين دخلوا الأندلس مع جيش موسى بن نصير لتعليم الناس مبادئ الدين الجديد، فكان لا بد من الذهاب إلى المشرق لأخذ العلم من منبعه الأصلي على يد كبار أئمته، وأشهرهم مالك بن أنس رضي الله عنه. فلماذا

*طالبة بصدد تحضير أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسيط- قسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران.

وقع اختيار أهل الأندلس على الإمام مالك بالذات؟ وما الذي يميز مذهبه عن بقية المذاهب الأخرى؟ وما هي أبرز العوامل التي ساعدت على انتشاره؟ وما هي أهم التطورات التي مر بها حتى أصبح المذهب الرسمي للدولة الأموية بالأندلس؟

للإجابة عن هذه الأسئلة يجب أن نشير أولا إلى أن المذاهب لا تنتشر بقوتها الذاتية فحسب بل تدخل في ذلك عوامل سياسية واجتماعية أيضا.

1- عوامل انتشار المذهب المالكي بالأندلس: إن انتشار المذهب المالكي في مناطق بعيدة ومختلفة واستقراره بها، يجعلنا في البداية نتجه إلى التعرف على هذا المذهب في حد ذاته لنتمكن من تحديد مدى تأثير الجانب الذاتي في انتشاره، لذلك يجب علينا التعرف على شخصية مؤسس المذهب، وكذا البيئة التي نشأ فيها وهي المدينة المنورة.

أ- قوة المذهب الذاتية: إن الحديث عن الفقه المالكي يدفعنا في البداية إلى التعرف على صاحب المذهب في حد ذاته، لنتبين مدى تأثير شخصية الإمام مالك رحمه الله في نشر علمه وفقهه، وما الذي جعل الناس من مختلف الأصقاع والأمصار تقصده دون غيره من علماء العالم الإسلامي للأخذ عنه والتفقه في الدين على يديه.

يعرف عن الإمام مالك رحمه الله تمسكه الشديد بالسنة وآثار الصحابة والتابعين، كما بلغ درجة كبيرة من العلم والاجتهاد، وهذا ما جعل العلماء وأصحاب المسائل يقصدونه من مختلف الأمصار لمجالسته وسماع علمه واستفتائه، مقتنعين أن مذهبه أولى بالاقتداء، فقد جمع إلى علم الحديث علم الفقه، وصار حجة فيهما معا، وكتابه الموطأ خير شاهد على ذلك[1].

ومن أقوال العلماء في شخصه رحمه الله:

- قال ابن المهدي: "الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما"[2].

- قال الشافعي: "قال لي محمد بن الحسن رضي الله عنهما: أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم- يعني أبا حنيفة ومالك رضي الله عنهما- قلت: اللهم صاحبكم، قال: فأنشدك الله من أعلم بالقرآن صاحبنا أم صاحبكم، قلت اللهم صاحبكم، قال: فأنشدك الله من أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المتقدمين صاحبنا أم صاحبكم، قلت: اللهم صاحبكم"[3].

- وقال: "مالك أستاذي وعنه أخذنا العلم...، وجعلت مالكا حجة بيني وبين الله، وإذا ذكر العلماء فمالك النجم"[4].

- "وحكي عن الأوزاعي أنه كان إذا ذكره، قال: عالم العلماء، وعالم أهل المدينة، ومفتي الحرمين"[5].

- "وقدمه ابن حنبل على الأوزاعي والثوري وحماد والحكم والليث في العلم"[6].

هذه الفضائل وغيرها من المميزات التي ترجع إلى شخصية الإمام مالك نفسه، جعلت أهل المغرب عموما والأندلسيين على وجه الخصوص يقتنعون برأيه ويتمسكون بمذهبه، وأيضا للحديث الوارد في شأنه، فعن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يخرج ناس من المشرق والمغرب في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة"[7]، وقال سفيان بن عيينة من غير طريق واحد: "نرى أن المراد بهذا الحديث مالك بن أنس، وفي رواية هو مالك بن أنس"[8].

ومن هنا تأتي أهمية شخصية الإمام مالك باعتبارها عنصرا فعالا وسببا رئيسا في نشر علمه وتمسك الناس بمذهبه وتفضيلهم له على غيره، حيث "استطاع الإمام مالك رحمه الله بفضل شخصيته المتميزة من إنشاء مدرسة فقهية تميزت عن غيرها من المدارس الفقهية بأنها كانت مدرسة سلوكية أو مذهبا سلوكيا، تأثر به كل من جالس الإمام مالك وأخذ عنه، فإلى جانب حسن سيرته واستقامة سلوكه وهيبة مجلسه، فإن الإمام مالك كان يعامل الوافدين عليه من البلاد البعيدة معاملة خاصة، وأكثر من ذلك خص أهل الأندلس بعناية متميزة، لما لمسه فيهم من رغبة أكيدة في طلب العلم، ولكونهم ينتمون إلى جزيرة منقطعة عن بر الإسلام، وهي حديثة العهد به فأدنى منزلتهم"[9].

ثم إن المكانة التي تحتلها المدينة المنورة في نفوس المسلمين عامة والأندلسيين خاصة جعلت الرحال تشد إليها، وذلك لما خصها الله من مزايا، وما ورد في فضلها وفضل عالمها من نصوص وأحاديث[10]، حيث انفردت المدينة المنورة من بين المدن الإسلامية وتميزت بخصائص ذكرها العلماء في مواضع كثيرة، ويكفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم عاش فيها أكثر أيام التشريع، فالمدنيون أعرف بما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله في وضوئه وصلاته وزكاته، وما كان يفعله الخلفاء الراشدون وكبار الصحابة من بعده[11].

قيل في فضل علم أهل المدينة وترجيحه على علم غيرهم: "إذا رأيت أهل المدينة على شيء فاعلم أنه السنة، وكان مالك يرى أن أهل الحرمين إذا بايعوا ألزمت البيعة أهل الإسلام، وقال أبو نعيم: سألت مالك عن شيء فقال لي: إن أردت العلم فأتم- يعني المدينة- فإن القرآن لم يزل على الفرات"[12].

إن ما اختصت به المدينة من فضل وعلم جعل الإمام مالك رضي الله عنه يتخذها مقرا لإقامته ومركزا لتكوين الطلبة القادمين من مختلف أنحاء القطر الإسلامي ليتلقوا العلم من منبعه الأصلي من عالم دار الهجرة، وجعل الأندلسيين من جهة أخرى يتخذونها وجهة لرحلاتهم في طلب العلم، وما وجدوا عليه الإمام مالك من ورع وتقوى وتفقه في الدين جعلهم من غير شك يتبعون مذهبه الفقهي، لكن قوة المذهب الذاتية هذه لا تعتبر السبب الوحيد في دفع الأندلسيين إلى اتباعه، فما الأسباب الأخرى التي دفعتهم إلى ذلك؟

ب- موافقة مذهب مالك لطبيعة أهل الأندلس: اعتبر بعض الباحثين تشابه بيئة الأندلس بالبيئة الحجازية واشتراكهما في كثير من الأمور، واعتمادهم على الفقه العملي الذي يتماشى مع طبيعة الفطرة في بساطتها ووضوحها دون تكليف أو تعقيد، من الأسباب الرئيسية في قبول أهل الأندلس للمذهب المالكي وتفضيلهم له على غيره[13].

فالأندلسيون يميلون إلى البساطة والبعد عن التعقيد، وهذا ما دفعهم للأخذ بمذهب الإمام مالك كونه يتناسب مع مزاجهم وأسلوب تفكيرهم، فالعرب الذين حلوا بالأندلس كان أكثرهم من سكان الحجاز، وهم كانوا ميالين بطابعهم القبلي الذي احتفظوا به رغم بعد الشقة عن موطنهم الأصلي نحو البساطة، وهو ما يقدمه لهم مالك في اعتماده فقط على القرآن والحديث[14]، ثم إن التشابه الموجود بين طبيعة أهل الأندلس والحجاز جعل ابن خلدون يتوصل إلى أن قبول أهل الأندلس لمذهب مالك يرجع إلى التشابه الحاصل في البيئة فيقول: "... فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا لأهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضا عندهم، ولم يأخذ تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب"[15].

ولعل المقصود هنا هو أن أهل الأندلس لم يكن لديهم من أسباب الحضارة المعقدة ما جعلهم يلتمسون ما هو خارج عن نطاق المذهب في العقائد والأحكام، فهو يستوعب في الغالب كل ما يجد من الوقائع من غير احتياج إلى أن يستبدلوه بغيره، ويستنتج مما سبق أن

اختيار أهل الأندلس لمذهب مالك هو اختيار يلائم طبيعتهم التي تميل إلى البساطة واليسر وتبتعد عن التعقيد، وبما أن مذهب مالك يتوفر على هذه الشروط كان مرجحا على غيره من المذاهب الفقهية عند الأندلسيين.

ج- دور الرحلة في انتقال المذهب المالكي إلى الأندلس: يجعل المهتمون بتاريخ دخول الفقه المالكي إلى الأندلس الرحلة في مقدمة أسباب انتشاره هناك، حيث رأينا كيف رحل الأندلسيون إلى الإمام مالك لطلب العلم بالمدينة المنورة، وهو ما يجعلنا نتجه إلى استقصاء دور الرحلة في انتقال المذهب المالكي إلى الأندلس.

في أوائل العصر الإسلامي كانت الرحلة من أهم الوسائل لطلب العلم، فقد كانت الكتب نادرة والدراسة العملية تقوم مقام المراجع والمؤلفات اليوم، حيث انتقل طلبة العلم من إقليم إلى آخر يدرسون على مشاهير العلماء ويلتقون بأعلام الفقهاء والمحدثين واللغويين[16]، ولعل الرغبة في أداء فريضة الحج وطلب العلم والأخذ عن العلماء هو ما دفع الأندلسيين إلى الرحلة إلى المشرق، وهكذا قادتهم رحلاتهم إلى بلاد الحجاز ليأخذوا عن عالمها مالك بن أنس، وهو ما يرجحه أغلب المؤرخين.

وعلى رأس هؤلاء ابن خلدون الذي أرجع دخول المذهب المالكي إلى الأندلس إلى الرحلة التي قادت الأندلسيين إلى الحجاز، وذلك في قوله: "وأما مالك رحمه الله، فاختص مذهبه بأهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم، إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، لما أن رحلتهم غالبا كانت إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار علم ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم فاقتصروا على الأخذ من علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره"[17].

وهذا ما أكد عليه المقري في قوله: "...واختلفوا في السبب المفضي لذلك، فذهب الجمهور إلى أن سببه رحلة علماء الأندلس إلى المدينة، فلما رجعوا إلى الأندلس وصفوا فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره"[18]، ثم إن أهل الأندلس أوفوا هذا التقليد حقه، وأكثروا من شد الرحال إلى المشرق، حتى لا يكاد يحصى عدد هؤلاء، "فحصر أهل الارتحال لا يمكن بوجه ولا بحال، ولا يعلم ذلك على الإحاطة إلا علام الغيوب الشديد المحال"[19].

ولعل وجود عناصر عسكرية كثيرة من الحجازيين من الذين وصلوا الأندلس بقيادة موسى بن نصير كان من جملة الأسباب التي أدت إلى انتشار مذهب مالك[20]، حيث كان من

الطبيعي أن يفكر عدد كبير من هؤلاء الحجازيين في العودة إلى بلادهم لزيارة ذويهم ولتأدية فريضة الحج، وهو ما ساعد بدوره ولو بطريقة غير مباشرة على اتصال الأندلسيين بالإمام مالك والإلمام بمذهبه[21].

يُستفاد من هذه الآراء أن الرحلة لعبت دورا هاما وأساسيا في نقل العلوم الدينية على اختلافها، وفي نقل الفقه المالكي على وجه الخصوص، وذلك بعد أن قام الطلبة والفقهاء بالتوجه إلى المشرق والأخذ عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس، وعودتهم إلى بلادهم بعلمه ليكونوا بدورهم طبقة من الفقهاء المالكية عملوا على نشر المذهب المالكي، فما كان الدور الذي لعبه هؤلاء في نقل وانتشار فقه مالك بالأندلس؟

د- قوة فقهاء المالكية بالأندلس: إن تمسك علماء الأندلس بمذهب مالك والتزامهم بفقهه وأحكامه والدفاع عنه، وعدم السماح لأي كان من الخروج عنه يعتبر من أهم أسباب استقراره بالأندلس وانقراض غيره من المذاهب الفقهية، ويظهر هذا من خلال ما قام به الفقيه زياد بن عبد الرحمن[22] من تفقيه أهل الأندلس على مذهب مالك، فأشاع فضائل صاحبه وعلّم الناس مسائل الفقه وفق مذهبه، ووقف حياته لهذا الغرض، ولذا يعتبر زياد الموطد الأول لمذهب مالك بالأندلس، ودوره الدور الأساسي في التحول من المذهب الأوزاعي إلى المذهب المالكي وساعده في ذلك مستواه العلمي الرفيع، وصلته الوثيقة بمالك من جهة، وصلته القوية بالأمير هشام بن عبد الرحمن من جهة ثانية، حيث كان لزياد عند هشام مكانة لم يبلغها أحد من علماء الأندلس[23].

وكذا ما كان ليحيى بن يحيى[24] من دور فعال في نشر المذهب المالكي ونصرته، حيث أتم يحيى ما كان قد أسسه شيخه زياد بن عبد الرحمن[25]، فهو على الرغم من ترفعه عن الوظائف، إلا أنه كان يضع فيها أتباعه حتى سيطر على جهاز الدولة وأصبح له نفوذ كبير فيه[26].

من جهة أخرى تنبه الفقهاء المالكية إلى عامل مهم يساعد على انتشار المذهب المالكي بالأندلس، وهو عدم الانحصار في مكان واحد لنشر المذهب وإنما التفرق في بيئات مختلفة، وهذا ما كان ينصح به فقهاء المالكية بالمشرق تلامذتهم الأندلسيين، فقد أوصى ابن القاسم[27]، تلميذه عيسى بن دينار بنشر العلم في أكبر مدن الأندلس، فقال: "عليك بأعظم مدائن الأندلس فانزلها ولا تنزل منزلا يضيع فيه ما حملته من علم"[28].

وهكذا استقر الفقهاء في مختلف المدن الأندلسية حيث لا تجد منطقة من المناطق إلا وبها من الفقهاء المالكية ما يكفي للتعليم والتدريس والقضاء والإفتاء، إضافة إلى مدينة قرطبة التي استقطبت عددا كبيرا من كبار العلماء والفقهاء للعمل إلى جانب السلطان وإعانته على إدارة شؤون البلاد، وهذا التوزع جعل البلاد محصنة من دخول مذهب فقهي آخر ومنافسته للمذهب المالكي السائد في تلك الفترة دون منازع[29].

نستنتج مما سبق أن فقهاء المالكية بالأندلس توصلوا إلى عنصر هام ساعدهم على تثبيت المذهب المالكي، وهو الاستقرار في مناطق مختلفة من الأندلس وعدم الاجتماع في مكان واحد لا يساعد على نشر المذهب بصفة واسعة، ولو استقر الفقهاء بمدينة قرطبة والمدن الكبرى فقط لما وصل الفقه المالكي إلى كافة أنحاء الأندلس، ولما تبنته السلطة الحاكمة بها، فما هو دور الأمراء الأمويين في نشر المذهب؟

هـ- تأييد السلطة للمذهب وفقهائه: لا بد من الإشارة إلى اعتبارات شخصية لعبت دورا كبيرا في جعل الأمويين في الأندلس يتبنون المذهب المالكي كمذهب رسمي للدولة، فالإمام مالك كان يحمل للأمير هشام الرضا بالذات إعجابا كبيرا[30]، إذ بعد رحيل زياد بن عبد الرحمن إلى المشرق، وصل إلى مالك رحمه الله بالمدينة المنورة فحدثه عن هشام وأخبره عن مذاهبه وحسن سيرته، فقال مالك: "ليت الله زين موسمنا بمثل هذا"[31]، إضافة إلى ما كان ينقله الطلبة من فضائل عالم المدينة ومزاياه إلى أمير الأندلس، مما جعل كلا الرجلين يزداد إعجابا بصاحبه، وهذا ما جعل الأمير هشام يختار قضاته وأصحاب الوظائف الدينية من الفقهاء المالكية[32].

غير أن المقري يذهب إلى أن مقولة مالك كانت في حق الحكم بن هشام، فيقول: "...ففي دولة الحكم بن هشام انتقلت الفتوى إلى رأي مالك وأهل المدينة؛ فانتشر علم مالك ورأيه بقرطبة والأندلس جميعا، وذلك برأي الحكم واختياره، واختلفوا في السبب المقتضي إلى ذلك، وقيل: إن الإمام مالكا سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس، فوصفوا له سيرته، فأعجب مالكا لكون سيرة بني العباس في ذلك الوقت لم تكن بمرضية، فقال مالك لذلك المخبر: نسأل الله تعالى أن يزين حرمنا بملككم، أو كلاما هذا معناه، فنميت المسألة إلى ملك الأندلس، مع ما علم من جلالة مالك ودينه، فحمل الناس على مذهبه وترك مذهب الأوزاعي"[33].

أما الناصري فينسب مقولة مالك بن أنس إلى عبد الرحمن الداخل فيقول: "ورأيت في بعض التآليف في سبب ظهور مذهب مالك بالأندلس والمغرب أن حجاج المغرب والأندلس

قدموا على مالك بالمدينة، فسألهم عن سيرة عبد الرحمن بن معاوية، فقيل له إنه يأكل الشعير ويلبس الصوف ويجاهد في سبيل الله، فقال مالك: ليت الله زين حرمنا بمثله، فنقم عليه بنو العباس هذه المقالة، وكان ذلك سبب توصلهم إلى ضربه في مسألة الإكراه، وبلغت مقالته صاحب الأندلس فسر بها وجمع الناس على مذهبه؛ فانتشر في أقطار المغرب من يومئذ"[34].

لكن وإن اختلفت المصادر في تحديد الشخصية المقصودة فقد اتفقوا حول الإعجاب المتبادل بين مالك بن أنس رحمه الله وأهل الأندلس، وهكذا بدت المالكية أكثر ملاءمة من الناحية السياسية لأهل الأندلس الذين جمعهم الموقف العدائي من الخلافة العباسية، ذلك الموقف الجريء[35] الذي جعلهم يحظون بتقدير خصوم الأخيرة، سواء العلويين في الحجاز أو الأمويين في الأندلس[36].

في هذه المرحلة كانت بلاد الأندلس مستقلة عن الدولة العباسية التي كان مذهبها الرسمي هو المذهب الحنفي، لهذا كان من الطبيعي أن يكون انتشار المذهب المالكي في الأندلس راجعا إلى تحقيق هذه النزعة الاستقلالية عن المشرق[37]، ثم إن الأمويين رأوا أمام سرعة انتشار المذهب الحنفي في المشرق أن يسارعوا في نشر مذهب مالك بالأندلس لقطع الطريق على أنصار المذهب الآخر[38]، وهكذا جاء إقرار مذهب مالك بالأندلس ردا على إقرار العباسيين مذهب أبي حنيفة النعمان بالمشرق والمغرب[39].

لهذا اعتبر جل من تكلم عن أسباب انتشار الفقه المالكي بالأندلس قوة السلطة الحاكمة من أهم وأبرز هذه الأسباب، وخلصوا إلى القول بأن المذهب انتشر بقوة السيف، وهنا يقول ابن سعيد الغرناطي: "سمعت الفقيه الحافظ أبا محمد علي بن أحمد يقول مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة...، ومذهب مالك بن أنس عندنا، فإن يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان، مقبول القول في القضاء، فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته واختياره ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراع إلى الدنيا والرياسة؛ فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به"[40].

والملاحظ على هذا القول نوع من المبالغة؛ فالدور الذي لعبه يحيى بن يحيى في انتشار المذهب المالكي في الأندلس كان دور الموطد والمتمم لا دور المؤسس، لأن الغازي بن قيس[41] وزياد بن عبد الرحمن وعيسى بن دينار[42] هم الرواد في هذا المجال، ولم يكن لهؤلاء من السطوة

ما يجعلهم يحملون أهل الأندلس على اعتناق مذهب مالك وإنما توفروا على العلم وقوة الحجة لإقناع الناس بمصداقية هذا المذهب.

ومقولة ابن سعيد بأن مذهب مالك انتشر بقوة السلطان كلام يقترب من الحقيقة، ذلك أن الأمراء الأمويون ساندوا الفقهاء المالكية وأقروا المذهب المالكي بالأندلس، ولكنهم لم يفرضوه على الرعية بقوة السيف.

"ولو أن السلطان يظهر الأفكار على المبادئ لكان لسلطان العبيديين من اجتذاب الأفكار ما أبقى مذهبهم سائدا في المغرب؛ فقد أفسحوا لدعاتهم ومكنوهم من الوسائل رجاء أن يقضوا على مذهب أهل السنة ويحلوا محله مذهبهم، لكنهم لم يستطيعوا أن يغيروا من عقيدة الناس شيئا، كما أنهم حصروا الوظائف كلها في معتنقي مذهبهم، ورغم كل هذا لم يصنعوا شيئا مذكورا، فادعاء أن المذهب المالكي انتشر بالأندلس بواسطة السلطان ادعاء يفنده التاريخ ويذيبه التحليل التاريخي"[43].

وذهب أحمد أمين بدوره إلى القول بأن سبب انتشار مذهب مالك بالأندلس راجع إلى مساندة السلطة للفقهاء، فقال: "أما بالنسبة ليحيى بن يحيى الليثي فقد أتم نشر مذهب الإمام مالك إذ كان رجلا وقورا مهيبا ذا سلطة ونفوذ، كما عهد إليه خلفاء الأندلس أن يختار هو القضاة، وإن كان مالكيا لا يختار إلا المالكية"[44].

وكون يحيى بن يحيى احتل مكانة رفيعة عند السلطان فهذه ليست مزية اختص بها وحده، بل نجد شيوخه من تلامذة الإمام مالك وغيره من معاصريه وصلوا مرتبة عند الأمراء، وامتنعوا عن تولي المناصب العالية في الدولة[45]، ومن بين هؤلاء زياد بن عبد الرحمن الذي "راوده الإمام هشام على القضاء فأبى عليه وخرج هاربا بنفسه؛ فقال هشام: ليت الناس كلهم كزياد حتى أكفي أهل الرغبة في الدنيا، وكان الأمير هشام يؤثر زيادا ويكرمه... ويسائله عما يعن إليه من أمور دينه فيأخذ برأيه ويبالغ في بره"[46].

والقول بأن يحيى بن يحيى احتكر المناصب العليا في الدولة، وخاصة القضاء على أصحابه ومن هم على مذهبه، فهذه دعوى لا يمكن إطلاقها على عمومها، وذلك أننا نجد في عهد يحيى بن يحيى من تولى قضاء الجماعة وهو لا يتفق معه ومع غيره من الفقهاء المالكية[47]، مثل القاضي يحيى بن معمر الذي كان مخالفا للفقهاء المالكية، ونظرا لعلمه وورعه عينه الأمير عبد الرحمن بن الحكم قاضيا على قرطبة كما استقدمه للإفتاء بها[48].

الحقيقة التي يمكن اعتمادها هنا هو أن المذهب المالكي انتشر بالأندلس واستقر بها بسبب قوة رجالاته ونصرة السلطة له، بإلزام اتباع مذهب مالك في القضاء والفتيا، وذلك بعد دراسة الحكام لهذا المذهب واقتناعهم بورع وتقوى صاحبه وتفقهه في الدين، ومساندة الحكام للفقهاء المالكية لا يعني إقرارهم وموافقتهم على جميع مطالبهم، فالأمراء في هذه الفترة كانوا علماء فقهاء كالأمير هشام بن عبد الرحمن والأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم الذي لم يستجب لرغبة بعض المتعصبين من الفقهاء المالكية الذين طالبوا بقتل الإمام بقي بن مخلد، فامتعض الخليفة له أشد الامتعاض وعزل قاضي الجماعة[49].

"فمساندة الحكام للفقهاء المالكية كان من أهم أسباب ذيوع المذهب واستقراره بالأندلس وقوة فقهاء المذهب حملت السلطة الحاكمة على جعل مذهبهم هو المذهب الرسمي للدولة، فوقع الاختيار نهائيا عليه لضمان الوحدة التشريعية والوحدة القضائية من جهة، والبعد عن كل ما من شأنه جلب الخلافات الاعتقادية من جهة أخرى، فلو كان الحكم موكلا إلى القضاء على اختلاف المذاهب لكانت الفوضى وعدم الاستقرار، وهكذا أدرك الحكام أن التزام العمل بمذهب واحد يخدم الوحدة التشريعية والوحدة الاجتماعية، ويشعر الناس بالمساواة أمام العدالة لذلك ناصروا المذهب المالكي وأيدوه ببلادهم"[50].

و- تعيين الفقهاء المالكية في المناصب العليا: يقسم ابن خلدون الخطط إلى قسمين: "خطط ملوكية سلطانية وخطط دينية، فاعلم أن الخطط الدينية الشرعية من الصلاة والقضاء والفتيا والجهاد والحسبة كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة"[51]، ولذلك فإن اشتراط العلم في متوليها أمر ضروري لأن صاحبها موكل إليه بتنفيذ الأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة، وحتى لا تسند هذه الوظائف لغير مستحقيها فإن الأمراء أوكلوا أمرها للفقهاء لجمعهم لأدواتها وتوفرهم على شروطها. ومن خلالها استطاع الفقهاء بسط نفوذهم ونشر علمهم، وحمل الناس على إتباع مذهب إمامهم، ويظهر هذا جليا وواضحا من خلال تولي الفقهاء المالكية للخطط الدينية بالأندلس في القرنين الثاني والثالث الهجريين، والدور الذي قاموا به في نشر وتثبيت المذهب المالكي بهذه المنطقة[52].

وهكذا فإن تعيين الأمراء الأمويين للفقهاء المالكية في الوظائف الإدارية، هو سبب آخر ساهم في انتشار المذهب المالكي بالأندلس، حيث أولى الأمويون عناية خاصة بالجانب الإداري فأسسوا نظاما إداريا قويا قادرا على حفظ نظام الحكم وصون كيان المجتمع والدفاع عن سيادته

وسلامة أراضيه، وأهم ما ميز هذا النظام هو اعتماد أمراء بني أمية على الفقهاء في تسيير شؤون الإمارة، وتعيينهم في المناصب الإدارية العليا وخاصة تلك التي تحتاج إلى فقه وعلم بالأحكام الشرعية[53].

وبتولي الفقهاء المالكية للخطط المهمة في الدولة، أصبح للفقه المالكي آثاره الواضحة والعميقة في جميع نواحي الحياة، وبذلك تمكن الفقهاء من نشر فقه إمامهم وشرح مذهبه وتطبيق أحكامه علميا من خلال الفتاوى والأحكام[54].

يستفاد مما سبق أن الخطط الإدارية لعبت دورا كبيرا في تثبيت المذهب المالكي بالأندلس، فتولى الفقهاء المالكية للقضاء والفتيا خاصة سيكون له الدور الأساسي في اعتناق أهل الأندلس لمذهب مالك.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج أن عدة عوامل تظافرت لتجعل المذهب المالكي هو المذهب الرسمي لبلاد الأندلس، فبالإضافة إلى قوة المذهب الذاتية وشهرة مؤسسه مالك بن أنس وعلمه، وما عرفت به المدينة من فضل، فإن أهل الأندلس وأمرائها وفقهائها عملوا على نشر هذا المذهب وتقويته وتثبيته ببلادهم، وساعدهم على ذلك عدد من العوامل أهمها: موافقة المذهب لطبيعتهم، الرحلة إلى المشرق واتصالهم بالإمام مالك والأخذ عنه، قوة الفقهاء المالكية ودعم الأمراء الأمويين لهم، ثم اتخاذه مذهبا رسميا للإمارة الأموية بالأندلس.

وبعد التعرف على أهم العوامل التي ساعدت على انتشار مذهب الإمام مالك، نطرح إشكالية أخرى تتمثل في المراحل التي مر بها هذا الأخير حتى أصبح المذهب الرسمي بالأندلس.

أولا: دخول موطأ مالك إلى الأندلس: منذ فتح الأندلس عمل أهلها بالمذهب الأوزاعي[55] إمام أهل الشام[56]، وهو المذهب الذي كانت تطبق أحكامه في الأندلس لتوافق ما ذهب إليه الفقيه في التشريعات الحربية وأحكام الحرب والجهاد خاصة مع ما كان يسود الأندلس في هذه الفترة من عدم استقرار واضطراب[57].

وكان أسد بن عبد الرحمن السبئي أول من نقل هذا المذهب إلى الأندلس[58]، وانتشر على يد صعصعة بن سلام الشامي، وظل مذهب الأوزاعي غالبا هناك إلى أن انتشر المذهب المالكي[59].

غير أن مسألة من أدخل المالكية إلى الأندلس لا تزال غامضة[60]، وهذا ما أدى إلى الاختلاف بين المؤرخين في تحديد فترة دخول المذهب المالكي إلى الأندلس ومن أدخله، حيث

يرى ابن القوطية أن مذهب مالك دخل أيام عبد الرحمن الداخل، فيقول: "وفي أيام عبد الرحمن بن معاوية دخل الغازي بن قيس الأندلس بالموطأ عن مالك رحمه الله وبقراءة نافع بن أبي نعيم، وكان له مكرما متكررا عليه بالصلة في مترله"[61].

غير أن الحميدي يرى أن زياد بن عبد الرحمن هو من أدخل الفقه المالكي إلى الأندلس[62]، وهذا ما ذكره الناصري أيضا في قوله: " كان ظهور مذهب مالك بالأندلس على يد الفقيه زياد بن عبد الرحمن، فهو أول من أدخله الأندلس، وكانوا قبل ذلك يتفقهون على مذهب الأوزاعي"[63].

أما المقري فيذهب إلى أن مذهب مالك دخل الأندلس على عهد الحكم بن هشام، فيقول: "واعلم أن أهل الأندلس كانوا في القديم على مذهب الأوزاعي وأهل الشام منذ أول الفتح، ففي دولة الحكم بن هشام انتقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس وأهل المدينة"[64].

ما يمكن استنتاجه أن دخول موطأ مالك إلى الأندلس وتعريف الناس به، تم على عهد عبد الرحمن الداخل على يد جماعة من الفقهاء أبرزهم الغازي بن قيس الذي جاء بالموطأ قبل أن يجري عليه مالك تعديلات وإضافات، وزياد بن عبد الرحمن الذي تفقه على مالك بالسماع منه، ويحيى بن يحيى الذي جاء بالموطأ بعد تعديله لأنه آخر من أخذ عن الإمام مالك قبل وفاته.

ثانيا: التبني الرسمي للمذهب المالكي: أدى دخول موطأ مالك إلى الأندلس وتعرف الناس عموما وطلبة العلم خصوصا على الفقه المالكي إلى الابتعاد عن المذهب الأوزاعي وعدم العمل به في القضاء والفتيا، وأمام ازدياد الإقبال على المذهب المالكي، وكثرة الرحلات إلى المشرق لأخذ العلم من منابعه الأصلية، ماذا كان رد فعل السلطة اتجاه الانتشار الواسع لمذهب الإمام مالك بالأندلس؟ وما هو القرار الذي تم اتخاذه في هذه المسألة؟

استمرت الرحلة في هذه المرحلة فكانت من أهم العوامل التي ساعدت على الاتصال الفكري بين المشرق والأندلس، "فانتقلت المؤلفات والأفكار بكل حرية، ونتج عن ذلك ما يمكن أن نسميه بالاندماج الثقافي"[65]، عن طريق مجموعة من الفقهاء دأبوا على الرحلة إلى المشرق والأخذ عن علمائه، أمثال زياد بن عبد الرحمن، يحيى بن مضر القيسي، يحيى بن يحيى الليثي.

وهذه الطبقة من الفقهاء التي رحلت إلى المشرق، في عهد هشام بن عبد الرحمن (172-180هـ/788-796م) ساهمت في نشر المذهب المالكي أكثر بالأندلس، خاصة الفقهاء الذين

أخذوا عن مالك قبل وفاته رحمه الله، حيث عاد هؤلاء بالموطأ كاملا، وهذا ما ساعد على تثبيت وذيوع المذهب بعد تعرف أهل الأندلس عليه ودراسته، ويبدو أن الأمير هشام الرضا تبنى هذا المذهب بصورة مباشرة، وساعد على سرعة انتشاره وجعله مذهبا عاما لكل أهل الأندلس[66].

يروي المقدسي أن فريقين من الحنفية والمالكية تناظرا يوما بين يدي الأمير هشام، فقال لهم: من أين كان أبو حنيفة؟ قالوا: من الكوفة، فقال: وما مالك؟ قالوا: من المدينة، قال: عالم دار الهجرة يكفينا، فأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة، وقال: لا أحب أن يكون في عملي مذهبان"[67].

واضح من هذه العبارة أن الأمير هشام بن عبد الرحمن قرر اتخاذ المذهب المالكي مذهبا رسميا لبلاد الأندلس، وتمسك بسياسة المذهب الواحد، ولا شك أن هذه السياسة قد جنبت هذا الثغر الإسلامي شرور الفتن والخلافات المذهبية، وحفظت له وحدته الروحية[68].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقريب هشام لفقهاء المالكية أدى إلى ازدياد نفوذهم إلى درجة جعلتهم يتدخلون في شؤون الدولة والحكم، حتى سمي عهد هشام بعهد نفوذ الفقهاء[69]، وفي هذه المرحلة تبنى الأمير هشام بن عبد الرحمن المذهب المالكي فأصبح المذهب الرسمي للإمارة الأموية بالأندلس.

ثالثا: توطيد أسس المذهب بالأندلس: أشرنا سابقا إلى أن تقريب الأمير هشام بن عبد الرحمن لأهل العلم والفقهاء جعل نفوذهم يزداد على عهده، وهذا ما أدى إلى سرعة انتشار المذهب المالكي بالأندلس، وبالرغم من قصر المدة التي قضاها الأمير هشام في الإمارة (172-180هـ/ 788-796م) إلا أنه تمكن من تدعيم ركائز دولته وحظي بتأييد الشعب حتى سمي بهشام الرضا، وبعد موته خلفه ابنه الحكم، فهل نهج هذا الأخير نهج أبيه أم خرج عنه؟ وعلى وجه الخصوص هل عمل على تثبيت المذهب المالكي بالأندلس والزيادة في انتشاره باعتبار أن الأمير هشام جعله المذهب الرسمي للبلاد؟

كان الحكم بن هشام (180-206هـ/796-822م) نموذجا خاصا وفريدا بين أمراء الأندلس[70]، فهو شخصية متناقضة فيه قوة جده عبد الرحمن وحزمه وجبروتـــه، وفيه رقة أبيه هشام وشيء من خصاله[71]، شبه هذا الأمير بالخليفة المنصور العباسي في شدة بأسه وقوة عزمه

وحسن تدبيره، وهذه الصفات جميعها مكنته من القضاء على الثورات والفتن التي هددت عرشه[72].

على أن صلة الحكم بالفقهاء لم تكن كصلة أبيه، فقد كان يجلهم ولكنه أراد أن يدبر الأمور بنفسه دون العودة إليهم، لذلك لم يدع في أيدي الفقهاء ما كان في أيديهم من نفوذ أيام أبيه[73]. فقد كانت سياسته ترمي إلى إقصائهم من التدخل في شؤون الدولة، وقصر عملهم على إقامة الشعائر الدينية والفصل في القضايا، فثارت ثائرتهم وحرضوا العامة على العصيان، وزاد في حنقهم اتخاذ الحكم المماليك المرتزقة حرصا له[74].

قال المقري: "قال غير واحد: إنه أول من جعل للملك بأرض الأندلس أبهته، واستعان بالمماليك حتى بلغوا خمسة آلاف، منهم ثلاثة آلاف فارس وألفا راجل"[75].

ويقول ابن خلدون: "هو أول من جند بالأندلس الأجناد المرتزقة وجمع الأسلحة والعدد، واستكثر من الحشم والحواشي، وارتبطت الخيول على بابه، واتخذ المماليك وقد بلغت عدتهم خمسة آلاف"[76].

وكان فقهاء المالكية يتميزون منذ البدء بالحرص على السنة، فكان طبيعيا أن ينقموا على الحكم انغماسه في الملذات شأن أجداده من خلفاء الشام، وأن يثيروا عليه غضب المولدين، يساعدهم في ذلك الحانقون من طبقة الأشراف، وهكذا اضطر الحكم مرتين الأولى سنة 189هـ/805م، والثانية سنة 191هـ/907م إلى أن يطفئ نيران الفتنة في عاصمته قرطبة[77].

- ثورة الربض[78]: كانت هذه الثورة نتيجة غير مباشرة لذلك التحول المذهبي في الأندلس على عهد هشام بن عبد الرحمن، الذي ساهم في خلق طبقة من فقهاء المالكية، استطاعت أن تأخذ حجما خطيرا في السياسة الداخلية في قرطبة على حساب نفوذ الأمير[79].

إلا أن الحكم كان يرى أن الإسلام لا يعرف طبقة دينية كهذه الطبقة، لها كهنوت خاص وبيدها وحدها تفسير القرآن وإصدار الأحكام[80]، فقام الفقهاء بتحريض الناس ضده ولم يجدوا مدخلا لتحطيم خصمهم الأمير سوى تأليب الفقراء عليه من خلال الطعن بسلوكه الأخلاقي واتهامه بالهرطقة الدينية، والتركيز على الهوة الاقتصادية الفاصلة بين أغنياء السلطة المترفين في قرطبة وبين فقراء الربض المعدمين، مع العلم أن جل هؤلاء الفقهاء لم يكونوا أقل ثراء من رجالات السلطة[81].

يقول المراكشي: "وفي أيامه أحدث الفقهاء إنشاد أشعار الزهد والحض على قيام الليل، وأمروا أن يخلطوا مع ذلك شيئا من التعريض به، مثل أن يقولوا: يا أيها المسرف المتمادي في طغيانه، المصر على كبره، المتهاون بأمر ربه، أفق من سكرتك وتنبه من غفلتك...، وما نحا هذا النحو، فكان هذا من جملة ما هاجه وأوغر صدره عليهم"[82].

وقعت هذه الثورة في مدينة قرطبة التي تزايد عدد سكانها بسرعة مذهلة منذ أن اتخذها المسلمون عاصمة للأندلس، وقصدها المهاجرون من عرب وبربر ليكونوا قريبين من السلطة، وأيضا أمتها جموع من الفلاحين والعمال والتجار من الإسبان المسلمين، وكذلك نزلت فيها عائلات موظفي وجنود الإمارة. وعلى هذا كانت مساكنها وأحياؤها في تزايد مستمر، وكانت تسمى بلغة ذلك الزمان الربض[83].

وفي شهر جمادى الثانية 189هـ(ماي 805م) اعتقد الفقهاء وبعض وجهاء قرطبة أن معارضة الناس بلغت حدا يسمح لهم بالعمل على إسقاط الأمير الأموي وإبداله بآخر[84]، وفي مقدمتهم الأئمة يحي بن يحي الليثي وعيسى بن دينار وطالوت بن عبد الجبار، وقد أعانهم على ذلك نفر من الأعيان والوجوه[85].

إلا أن هذه الثورة قد فشلت، وتمكن الحكم من الفقهاء، "فصلبوا عند قصره، وكانوا اثنين وسبعين رجلا منهم أخ يحي بن يحي وابن أبي كعب، وكان يومهم يوما شنيعا فتمكنت عداوة الناس للحكم"[86]، ونجم عن هذا الإجراء ارتياب كبير وواسع على خلال الحكم وأذكى الحفيظة على الأمير في نفوس الخاصة والعامة، وشعر الحكم بخطورة هذا الأثر، فحصن قرطبة ورمم أسوارها واحتفر الخنادق حولها[87]، ومن ذلك الحين رافقت ذكرى هذه المذبحة اسم الأمير الأندلسي الذي صار يعرف باسم الحكم الربضي ولعل نسبته إلى الربض ولقبه الربضي كان من ابتداع أولئك الذين نظروا إليه من الزوايا السلبية، ويجد المؤرخ اليوم في عودته إلى المصادر الإسلامية القديمة صعوبة كبيرة في تقييم أعمال هذا الرجل فالأحكام عليه كثيرة ومتناقضة[88].

ومن هنا نجد أن المؤرخين انقسموا إلى قسمين، قسم والوه وأكثروا من ذكر محاسنه، وقسم نقدوه وكالوا له التهم جزافا، لكن ما طعن أحد منهم بعقيدته وبغيرته على الدين وأهله. فكان من المعروف أن رابطة قوية كانت تشده إلى كبير الفقهاء المالكية زياد بن عبد الرحمن، فهو يستشيره في الأمور الكبيرة ويأنس إلى معاشرته ويستمع إلى آرائه وشروحاته، وقد عمل الحكم كثيرا وفق نهج أبيه في تثبيت دعائم مذهب مالك في الأندلس حتى جعل منه الوحيد

المعتمد في هذه البلاد في الفتيا والقضاء، وغيب مذهب الأوزاعي بصورة نهائية بعد أن ساد حوالي أربعين سنة وهو في موقفه هذا كان يعمل لصالح الدولة منطلقا من كونه كان يريد تحقيق وحدة الجماعة دون أن يقصد الإساءة إلى الفقهاء[89].

وهكذا نجد أن مذهب الإمام مالك استمر في التوسع والانتشار على عهد الحكم بن هشام على الرغم من الخلاف الذي كان يجمعه بالفقهاء المالكية، فهو كان ضد استئثارهم بالسلطة وليس ضد مذهبهم في حد ذاته، ليستمر هذا المذهب بالانتشار على عهد خلفائه، ومن أبرزهم الأمير عبد الرحمن بن الحكم.

يعد عهد عبد الرحمن الأوسط (206-238هـ/824-852م) أزهى عهود الإمارة الأموية ودعي بأيام العروس، ومع أن الفتن لم تنقطع في هذا العهد إلا أنه استطاع بحسن سياسته أن يخمدها الواحدة تلو الأخرى، كما منع الفرنجة من اجتياز حدود الثغر الأعلى، ووجه حملات ناجحة إلى الدولة الإسبانية في جليقية، ووجه حملات أخرى إلى الفايكنغ الذين تطرقوا بغاراتهم إلى سواحل الأندلس[90].

وهو الأمير أبو المطرف عبد الرحمن الإبن الأكبر للحكم بن هشام، عني أبوه بتعليمه وتخريجه في العلوم الحديثة والقديمة، وعهد إليه بولاية العهد باعتباره أكبر أولاده، فلما توفي الحكم سنة 206هـ خلفه إبنه الأمير عبد الرحمن وهو في سن الثلاثين وعرف بعبد الرحمن الأوسط لأنه كان ثاني ثلاثة سموا بهذا الاسم وقاموا بأمر الأندلس، واكتسب عبد الرحمن كثيرا من صفات أبيه وجده، ولكنه كان أكثر لينا ورقة فكان وسطا بين العنف واللين[91].

والأمير الجديد لا يتفق مع سلفه في كثير من الصفات فهو أقل تمسكا بنظرية الحكم المطلق، وبالتالي فإن خلفيته الدينية كانت ظاهرة في أجواء البلاط ورواده من أهل الفقه، الذين هجرهم عتباته لربع قرن مضى، فهو في ذلك أقرب إلى جده هشام منه إلى أبيه رجل السياسة المحترف، غير أننا نخطئ إذا نظرنا إلى شخصية عبد الرحمن الثاني من جانب التأثر بالأسلاف فقط وجردناه من ملامحه الخاصة التي كان لها دور هام في تكوين شخصيته السياسية والادارية، والتي انعكست على حياة الأندلس أكثر من ثلاثين عاما[92].

وقد أثرت نشأته وتربيته الأولى في تكوين شخصيته، فكان رجلا على مستوى عال من الثقافة والعلم، وكان عالما متبحرا في علوم الشريعة والفلسفة، كما كان شاعرا أديبا وفنانا يقدر الفن ويرفع منزلة أصحابه، فاحتضن العلماء ورجال الفن والأدباء[93].

وهكذا تألقت في عصر عبد الرحمن عدة شخصيات كان لها أثر كبير في التقدم الحضاري الذي أصابته الأندلس على يديه، وأولى هذه الشخصيات البارزة شخصية الفقيه المحدث يحيى بن يحيى الليثي، وكان يحيى من بين من اتهم بإثارة الناس على الحكم في وقعة الربض، ففر إلى طليطلة ثم استأمن فكتب له الأمير الحكم أمانا، وبذلك عاد إلى قرطبة وتمكن من استعادة نفوذه في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط[94]، فكان يستشيره في تعيين القضاة في مدن الأندلس وبرز على غيره من الفقهاء، وكان الأمير عبد الرحمن يجله ويحترمه ويأخذ بقوله[95].

يقول ابن القوطية في شخص عبد الرحمن الأوسط: "ثم ولي عبد الرحمن بن الحكم فسار بخير سيرة والتزم إكرام أهل العلم والأدب في دولته، وإسعافهم في مطالبهم كلها، فعاش بخير وكانت رعيته معه بخير، وكان يلتزم من إعظام يحيى بن يحيى وبره ما لا يلتزم الابن البار للأب الحاني، وكان لا يولي القضاء إلا عن رأيه"[96].

وهو ما يجعلنا نصل إلى نتيجة أخرى، وهي أن فقهاء المالكية قد استعادوا نفوذهم على عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم، واستمروا في تثبيت المذهب المالكي بالأندلس، فهو الوحيد المعمول به في القضاء والفتيا وغيرها من الأمور الدينية والدنيوية التي تستلزم العمل بهذا المذهب، وليبقى الفقه المالكي السائد خلال فترات حكم من جاء بعده من الأمراء.

تولى بعده الإمارة ابنه محمد (238-273هـ/852-886م)، وكان مكرما للأعلام من الناس وذوي العلم والحجة منهم، يرفع مجالسهم ويكثر من رعايتهم. ومن أبرز الفقهاء على عهده عبد الملك بن حبيب أعظم العلماء في عصره، توفي في صدر ولايته، وعيسى بن دينار ومحمد بن عمر بن لبابة ومحمد بن عبد السلام الخشني، واشتهر في عصره بالأخص الفقيه الورع العلامة بقي بن مخلد الذي كانت له مكانة خاصة عند الأمير محمد بن عبد الرحمن، حيث أصبغ عليه رعايته وأعلى منزلته حتى صار بقي بن مخلد عميد العلماء والفقهاء والمحدثين بالأندلس حتى توفي سنة 276هـ في عهد الأمير عبد الله بن محمد، كما كان للفقهاء في عصر الأمير محمد نفوذ كبير في بلاط قرطبة[97].

ثم لما هلك محمد خلفه ولده المنذر (273-275هـ/886-888م)، فلم يكن في عهده ما يستحق الذكر.

ثم خلفه ابنه عبد الله بن محمد (275-300هـ/888-912م)، فكان رجلا فاضلا أديبا متفننا في ضروب العلوم، بصيرا بلغات العرب، فصيح اللسان حسن البيان، وكان متدينا شديد

الإيمان، حافظا للقرآن كثير التلاوة له، وكانت له صدقات كثيرة ونوافل جزيلة، وكان متقدما في ورعه وفضله، محبا للخير وأهله كثير الصلاة[98].

هذا كله جعله مقربا من طبقة الفقهاء في قرطبة، وما كان نفوذهم قليلا، فكان أثيرا لديهم يدافعون عنه ويتبنون مواقفه، مما كان يقويها ويعطيها سندا وقوة في دولة دينها ودستورها الإسلام، لقد أحبه الفقهاء وتقربوا منه، وصدقوا في ولائهم له ودفاعهم عن سياسته، مما ساعده في دفع تهم كثيرة التصقت به[99].

وكانت له فوق ذلك خصال شخصية أخرى جعلته مقربا من العوام، محبوبا لديهم، كان مقتصدا يظهر ذلك في ملبسه وشكله وجميع أحواله، بعيدا عما عرف به بعض أسلافه من الإسراف[100]، وكان يقعد أحيانا على بعض أبواب قصره في أيام معلومة فترفع إليه فيها الظلامات وتصل إليه الكتب[101].

هذه الصفات قربت منه كثيرا عامة أهالي قرطبة والفقراء والضعفاء منهم بصورة خاصة، وبسرعة مدهشة دعم سلطانه في العاصمة وباتت له ثلاثة ركائز قوية: كبار موظفي الدولة، الفقهاء، وعامة الناس[102].

خاتمـــة: وهكذا يرجع التبني الرسمي للمذهب المالكي إلى الأمير هشام الأول وابنه الحكم الأول، حيث يتميز الأول الذي كان عهده آمنا والذي ترك لنا صورة الرجل الشديد الورع بإنشاء عدد من المؤسسات الدينية، فاهتم بالعلوم الإسلامية وشجع على تكوين العلماء في المشرق، وفتح المجال أمام الفقهاء بتقريبه لهم. وفرض الثاني في وقت مبكر جدا على العلماء المحيطين به أن يقدموا فتاواهم وأن يحكموا بموجب المذهب المالكي وحده، وكان عهده كثير الهياج وترك موقفه المنفرد بالسلطان ذكرى سيئة[103].

وقد نشر مذهب الإمام مالك عدد من تلامذته المباشرين، وتأسست طبقة متميزة منهم في غضون ثلاثين سنة فرضت رقابة صارمة على السلطان نفسه، عندما كان يتظاهر بعدم استشارتهم وعلى جميع المسلمين في حياتهم اليومية[104].

وقام المذهب المالكي في فترته الأولى على صورة تتسم بالرجعية الشديدة، فتناسى العلماء وجوب الرجوع إلى الحديث الذي كان الأساس الذي انطلق منه الإمام مالك، وتمسكوا بنقل القياسات في التفاصيل التي قننها كبار التابعين للإمام[105].

"مرت المدرسة المالكية بالأندلس بثلاث مراحل، وبدأت هذه التطورات ضئيلة في عهد عبد الرحمن الأول، ثم قطعت خطوات كبيرة في عهد هشام، وبلغت مرحلة الازدهار في عهد الحكم وعبد الرحمن الأوسط، ولم يفقد هذا التفوق في عصر الضعف الذي تلا عهد عبد الرحمن"[106].

ما يمكن استنتاجه في الأخير أن المذهب المالكي مر بعدة مراحل قبل أن يصبح المذهب المعمول به، سواء لدى السلطة أو لدى أهل الأندلس، حيث دخل على عهد الأمير عبد الرحمن يروى ويدرس ليصبح على عهد الأمير هشام مذهبا رسميا للإمارة الأموية، وزاد الأمير الحكم وعبد الرحمن الأوسط وخلفائه من انتشار هذا المذهب وتوطيد أسسه بالأندلس، حتى أصبح في النهاية مذهبا لأهل هذه البلاد لا يحيدون عنه ولا يتجهون إلى ما يخالفه، وهو الأمر الذي حفظ الأندلس من أن تقع في الخلافات المذهبية التي وقعت فيها غيرها من البلاد الإسلامية وجرت عليها الكثير من الحروب والمآسي.

الهوامش:

1- مصطفى الهروس، المدرسة المالكية الأندلسية (إلى نهاية القرن الثالث الهجري: نشأة وخصائص)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1997، ص63.--- 2- القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفـــــــة أعلام مذهب مالك، تحقيق أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1967، ج1 ص132.

3- ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص22.--- 4- القاضي عياض، المصدر السابق، ج1، ص86.--- 5- نفسه، الصفحة نفسها.--- 6- نفس المصدر، ص27.--- 7- نفسه، ص83.--- 8- نفسه، الصفحة نفسها.

9- مصطفى الهروس، المرجع السابق، صص68-69.--- 10- محمد بن حسن شرحبيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، مطبعة فضالة، المغرب، 2000، ص26.--- 11- أحمد مختار العبادي، في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ت، ص21.--- 12- القاضي عياض، المصدر السابق، صص61-62.--- 13- مصطفى الهروس، المرجع السابق، ص77.

14- عبد المجيد النعنعي، تاريخ الدولة الأموية في الأندلس (التاريخ السياسي)، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص181.

15- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج2 ص546.

16- أحمد رمضان أحمد، الرحلة والرحالة المسلمون، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، د.ت، ص12.--- 17- ابن خلدون، المصدر السابق، ص546.--- 18- أحمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، مصر، 1949، ج4 ص214.--- 19- نفس المصدر، ص213.

20- حسان حلاق، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص302.

21- أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت، ص115.

22- قرطبي، سمع من مالك الموطأ، وله عنه في الفتاوى كتاب سماع معروف بسماع زياد، وروى عنه يحيى بن يحيى الموطأ، وكان أول من أدخل الأندلس علم السنن ومسائل الحلال والحرام ووجوه الفقه والأحكام، القاضي عياض، المصدر السابق، ج2، صص349-350، وانظر ترجمته في الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1966، ص218، ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1966، صص154-155، ابن عميرة الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، مكتبة المثنى ببغداد، مؤسسة الخانجي بمصر، د.ت، ص280، الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق مأمون الصاغرجي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ج9، صص311-313.--- 23- محمد شرحبيلي، المرجع السابق، ص24.

24- من أهل قرطبة، سمع من زياد بن عبد الرحمن موطأ مالك، ثم رحل إلى المشرق فسمع من مالك الموطأ، وسمع من نافع بن أبي نعيم المقرئ، وسمع بمكة من سفيان بن عيينة، وبمصر من الليث بن سعد، وعبد الله بن وهب وعبد الرحمن بن القاسم، وأنس بن عياض، وقدم الأندلس بعلم كثير، ورحل ثانية فلقي مالكا عليلا، فأقام عنده إلى أن توفي رحمه الله وحضر جنازته، وانصرف إلى الأندلس، فكان إمام وقته واحد بلده، توفي سنة 234هـ، ابن الفرضي، المصدر السابق، القسم الثاني، صص179-180، وانظر ترجمته في جذوة المقتبس، صص382-384، الديباج، ص350-351، المدارك، ج2 صص534-538، سير أعلام النبلاء، ج10 ص525، نفح الطيب، ج2 ص21-220.--- 25- شرحبيلي، المرجع السابق، ص29.

26- أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي (الأندلس الإسلامية والمغرب السنوسية)، الطبعة الحادية عشر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1999، ص131.

27- هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المالكي، تفقه بالإمام مالك ونظرائه، وصحب مالك مدة عشرين سنة، وانتفع به أصحاب مالك بعد موته، وهو صاحب المدونة في مذهبه، وعنه أخذ سحنون، كانت ولادته سنة 133هـ ووفاته سنة 191هـ، أحمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق عبد الحميد محمد محي الدين، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948، ج3 ص17.

28- عياض بن موسى، المصدر السابق، ج3، ص17.--- 29- مصطفى الهروس، المرجع السابق، ص102.--- 30- عبد المجيد النعنعي، المرجع السابق، ص181.--- 31- ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق: اسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص46.

32- محمد شرحبيلي، المرجع السابق، ص25.--- 33- المقري، المصدر السابق، ج4، صص214-215.--- 34- الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م، ج1، ص139.

35- أصدر مالك بن أنس فتوى لأهل المدينة عندما سألوه عن إمكانية الخروج مع محمد النفس الزكية حفيد الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه إثر الثورة التي قامت في المدينة سنة 145هـ، فقال للناس: "إنما بايعتم مكرهين وليس على المكره يمين"، أورد هذه الحادثة ابن الأثير في حوادث سنة 145 للهجرة، لمزيد من التفاصيل انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، راجعه وصححه محمد يوسف الدقاق، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، مج 5، ص149.--- 36- ابراهيم بيضون، الأمراء الأمويون الشعراء في الأندلس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص85.--- 37- أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص115.--- 38- عبد المجيد النعنعي، المرجع السابق، ص181.

39- حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام (السياسي والديني والثقافي)، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1968، ص456.

40- ابن سعيد الغرناطي، المغرب في حلى المغرب، وضع حواشيه: خليل منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، صص107-108.--- 41- من أهل قرطبة، رحل في صدر أيام عبد الرحمن بن معاوية، فسمع من مالك الموطأ، وقرأ القرآن على نافع قارئ أهل المدينة، وانصرف إلى الأندلس، ابن الفرضي، المصدر السابق، ص: 345، تنظر ترجمته في جذوة المقتبس، ص345، المدارك، ج1 ص347-348، الديباج، ص219، بغية الملتمس، ص425.

42- كان عالما زاهدا مفتيا، سكن قرطبة، رحل فسمع من ابن القاسم، وانصرف إلى الأندلس، ولي قضاء طليطلة للحكم والشورى بقرطبة، توفي سنة 212هـ بطليطلة، القاضي عياضي، المصدر السابق، ج3، صص16-17، وانظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، ج10 ص439-440، بغية الملتمس، ص383، جذوة المقتبس، ص279، تاريخ علماء الأندلس، ج1 ص331.--- 43- مصطفى الهروس، المرجع السابق، ص87.

44- أحمد أمين، ظهر الإسلام، الطبعة الخامسة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1969، صص49-50.--- 45- مصطفى الهروس، المرجع السابق، ص88.--- 46- عياض بن موسى، المصدر السابق، ج2، صص350-351.--- 47- مصطفى الهروس، المرجع السابق، ص88.

48- الخشني، قضاة قرطبة، الدار المصرية للتأليف، مصر، 1966، صص47-50. --- 49- مصطفى الهروس، المرجع السابق، ص89.

50- نفسه، ص90.--- 51- ابن خلدون، المصدر السابق، ص274.--- 52- مصطفى الهروس، المرجع السابق، ص204.

53- عبد المجيد النعنعي، المرجع السابق، ص191.--- 54- مصطفى الهروس، المرجع السابق، ص170.

55- من أشهر المذاهب السنية المنقرضة، ولما كان الأوزاعي مقيما خارج مدينة بيروت التي كانت في ذلك الوقت رباطا على العدو البيزنطي، اهتم مذهبه بصفة خاصة بالتشريعات الحربية وأحكام الجهاد، أحمد مختار العبادي، في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ص23.

56- شكيب أرسلان، الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، مج1، ص254.--- 57- محمد أحمد أبو الفضل، دراسات في تاريخ وحضارات الأندلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص312.--- 58- ابن الفرضي، المصدر السابق، القسم 01، ص74.--- 59- محمد أحمد أبو الفضل، المرجع السابق، ص311.--- 60- أخذ حنثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت، ص417.--- 61- المصدر السابق، ص41، وهذا ما ذكره ابن فرحون أيضا في الديباج، ص219، عياض بن موسى، ترتيب المدارك، ج1 ص347.--- 62- المصدر السابق، ص218.--- 63- المرجع السابق، ج1، ص: 138.--- 64- المصدر السابق، ج4، ص214.

65- كمال السيد أبو مصطفى، دراسات في تاريخ وحضارة المغرب والأندلس، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1997، ص131.

66- عبد المجيد النعنعي، المرجع السابق، ص182.--- 67- المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، الطبعة الثالثة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص237.--- 68- أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص118.--- 69- عبد المجيد النعنعي، المرجع السابق، ص182.

70- ابراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانيا (من الفتح حتى سقوط الخلافة 92- 422هـ/711-1031م)، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص219.

71- أحمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس وشمال افريقية (64-897 هـ/683-1492م)، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص36.--- 72- أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص119.

73- أحمد شلبي، المرجع السابق ، ص84.--- 74- حسن ابراهيم حسن، المرجع السابق، ص235.--- 75- المصدر السابق، ج1، ص320.

76- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، المجلد الرابع، ص153.--- 77- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، الطبعة الثالثة عشر، دار العلم للملايين، بيروت، 1998، ص289.

78- اختلف المؤرخون حول تاريخ هذه الثورة، فابن الأثير يقول: إنها وقعت سنة 187هـ؛ الكامل في التاريخ، ج6 ص189، وابن عذاري يؤرخ لها بسنة 189هـ، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س. كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، د.ت، ج2، ص72، أما ابن خلدون فيرى أنها وقعت سنة 190هـ، العبر، ج4 ص154، لكن ابن القوطية يوسع الهوة بين هذه التواريخ حيث يحدد هجرة أهل الربض إلى الإسكندرية بعدما طردهم الحكم بسنة 170هـ؛ تاريخ افتتاح الأندلس، ص52، أما ابن الخطيب فيؤرخ لها بسنة 202هـ، الإحاطة غي أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، الطبعة الثانية، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، مج1، ص109.

79- ابراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانيا، ص222.--- 80- أحمد شلبي، المرجع السابق، ص85.--- 81- ابراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانيا، صص222-223.--- 82- المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، تحقيق محمد زينهم محمد عزب ، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص30.--- 83- عبد المجيد النعنعي، المرجع السابق، ص190.--- 84- نفسه، ص192.

85- محمد أسعد طلس، تاريخ الأمة العربية (عصر الاتساق تاريخ بني أمية)، الطبعة الأولى، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1958، ص242.

86- ابن الأثير، المصدر السابق، ج6، ص189.--- 87- محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس (من الفتح إلى بداية عهد الناصر)، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1969، القسم الأول، ص238.--- 88- عبد المجيد النعنعي، المرجع السابق، ص195.

89- نفس المرجع، صص191-192.--- 90- عبادة كحيلة، العقد الثمين في تاريخ المسلمين، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1996، ص349.--- 91- السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس (من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة في قرطبة)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص228.

92- ابراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانيا، صص230-231.--- 93- السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص228.

94- نفس المرجع، صص232-233.--- 95- علي حسن الشطشاط، تاريخ الإسلام في الأندلس (من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص129.--- 96- المصدر السابق، صص55-56.

97- محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، صص315-316.--- 98- ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص228.--- 99- عبد المجيد النعنعي، المرجع السابق، ص288.--- 100- نفسه، صص288-289.--- 101- ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص228.

102- عبد المجيد النعنعي، المرجع السابق، ص289.--- 103- سلمى الخضراء الجيوسي، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس (الفن والعمارة، التاريخ الاجتماعي، التاريخ الاقتصادي، الفلسفة، الدراسات الدينية، العلم والتكنولوجيا والزراعة)، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الثاني، 1999.--- 104- نفسه، الصفحة نفسها.--- 105- نفسه، الصفحة نفسها.

106- حسن أحمد محمود، تاريخ المغرب والأندلس (من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة)، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، صص110-111.

Abstract:

The Propagation of the Malikite Rite in Andalusia in the Period of Omayyad Emirate.

The study of the history of the entry of the Mâlikite rite to Andalusia and stability and it's spread to the Emirate Omayyad, and we identify the reasons for this subject have made us get a range of results; the most important :

-The mâlikite in Andalusia great care and attention the assertiveness through what the people of effants to work and the publication of this doctrine.
-The work of warlards Bani Umaya policy and doctrine have side people a lot of disagreements an several doctrines of this something that provides uniformity in the modern country flam, and also because the access to power and flexibility of the Maliki broad scientific.

In tandem with the development of the doctrine of the principality Omayyad with the beginning of the faundly of the prince Abdurrahman Ben Mo'awiah Omayyad state on the land of the west and consolidation of the foundations for Islamic Emirate by the prince Hisham Ben Abdurrahman.

The Al-Maliki doctrine in Andalusia is an attempt to scholars Malta combine authenticity through diligence an the guest doctrines country to policy and doctrine does not mean the deadlock is to the emergence of an international embargo on the writings of Andalusian fame in the Islamic world. This famous reflect the significant rode in the growth of a chest reconquest of the Maliki Imam Malik such navel Yahia Ben Yahia writers picked Abu Walid Baji. consequently the rite of MALIKI was the unique and officially rite in ANDALOUSIE in the period of principality Omayyad